

إضراب قطاع النقل في لبنان وانعكاساته الاقتصادية رئيس اتحاد النقل البري: لا علاقة لتحركنا بالسياسة

يلعب قطاع النقل في لبنان دورا لا يمكن تغافله او التغاضي عنه. ثمة ارتباط قوي بين النمو الذي يحققه وهو النشاط الاقتصادي للبلد، وينعكس كل ذلك فهو في اجمالي الناتج المحلي، وفي زيادة العائدات المالية للدولة بشكل مباشر او غير مباشر

تتجلى مساهمة قطاع النقل في التنمية الاقتصادية في انه يساعد بشكل فعال في ربط مناطق الانتاج بمناطق الاستهلاك، وفي تأمين انتقال الافراد ونقل المواد الخام والبضائع من مناطق الاستثمار واليهما. لا يمكن في اي حال من الاحوال التقليل من اهميته في تشغيل الايدي العاملة وتوفير فرص العمل لشريحة كبيرة من السكان، سواء كان ذلك في مجال النقل ذاته ام في مجالات اخرى ترتبط به او تتأثر بتطوره. لذا يجب الاعتراف بمساهمة هذا القطاع في استيعاب الاعداد المتزايدة من الداخلين الى سوق العمل، وبالتالي في حل مشكلة البطالة وما ينجم عنها من آفات اجتماعية عدة.

ونظرا الى الدور الاقتصادي المميز لقطاع النقل، فان اي خلل يصيبه يؤثر مباشرة على مجمل الحركة الاقتصادية بكل تفرعاتها وكذلك الاجتماعية. من هنا فان الاضراب الذي نفذه قطاع النقل البري في لبنان والذي وصف بالتحذيري، كانت له انعكاسات سلبية شلت حركة النقل، وتأثرت به جميع المؤسسات العامة والخاصة.

رئيس اتحاد النقل البري بسام طليس اكد لـ"الامن العام" ان هذا الاضراب تحذيري، داعيا المسؤولين الى التزام تنفيذ الاتفاقات التي وعدوا بها. وأشار الى ان الحل والتنفيذ عند رئيس الحكومة ووزير الداخلية "فهما المرجعان اللذان تم ابرام الاتفاق معهما برعاية رئيس الجمهورية، غير ان بنود هذا الاتفاق لم ينفذ منها شيء".

■ اضراب قطاع النقل هل هو بداية ام ان هناك املا في تنفيذ مطالبكم؟
□ النقابات تحمل هموم من تمثل، وهي

هذا التحرك. جميع رؤساء النقابات ليسوا نوابا ولا وزراء. لا اعتقد ان هناك جهتين او ثلاثا تتفق على موضوع سياسي واحد. نقابات النقل تضم عناصر من كل الاحزاب والافرقاء السياسيين، وهو امر جيد. الاتفاق بيننا يقوم على احترام الموقع السياسي لكل منا، على ان يبقى ذلك خارج اطار العمل النقابي. لذلك فان موضوع المطالب لا مطرح له في السياسة لا من قريب ولا من بعيد. عندما نتفق ورئيس الجمهورية يتعهد، والشاهد على ذلك اللواء ابراهيم، ولا تنفذ اي من المطالب، فان تحركنا يكون مشروعا.

■ لكن التنفيذ بدأ عندما الغيت مناقصة الميكانيك؟

□ مع احترامي وتقديري للسياسيين والوزراء المعنيين، لا دور لهم في الغاء مناقصة الميكانيك. انه قرار قضائي من مجلس شوري الدولة، علما ان الوزراء المعنيين كانوا راضين عن استمرار الصفقة. المطالب التي هي من صلب مهماتهم ودورهم لا ينفذونها. قبل اعلان الاضراب في شباط الماضي التقينا وزير الداخلية نهاد المشنوق، وبعد مداوات استمرت مدة ساعتين تم الاتفاق على البنود المطروحة جميعها وهي:

- الغاء صفقة المعاينة الميكانيكية.
- وقف مخالفة القانون من وزارة الداخلية لجهة تسجيل الشاحنات والصحاريخ خلافا للقانون الذي يقضي بتسجيل كل صهريج او شاحنة يزيد وزنها عن 21 طنا، تحت خاتة عمومية.
- القمع الفوري لمخالفات اللوحات العمومية المزورة واللوحات الخصوصية ومكافحة السائقين غير اللبنانيين الذين يعملون على سيارات عمومية خلافا للقانون.
- السماح بنقل ملكية اللوحة العمومية الى الورثة.

رئيس اتحاد النقل البري بسام طليس.



اعطى تبريرات غير واقعية، خصوصا وان المخالفات زادت وارتفعت وتيرتها ان لجهة تسجيل الشاحنات او لجهة عمل السوريين كسائقين مخالفين او لجهة تزوير اللوحات وغيرها. افسحنا في المجال ايضا امام كل المعنيين لاتخاذ الخطوات الجدية لتنفيذ المطالب تلافيا لاستمرار الاضراب والتحرك. اذا لم يتم التنفيذ، فمعنى ذلك انهم يدفعوننا الى الاضراب. هنا لا بد من القول ان اضراب قطاع النقل مؤلم ومؤذ. الاعتصام فقط يؤدي الى عرقلة السير وهو امر يعز علينا، فنحن لا نرغب في اذية الناس وعرقلة اعمالهم وتنقلاتهم، فكيف اذا تم اللجوء الى تدابير اكثر شدة؟

■ واذا لم تقر المطالب؟

□ سنذهب الى تصعيد اكبر. لا خروج من الشارع قبل تنفيذ المطالب.

■ حتى في ظل حكومة مستقيلة؟

□ اعود وكرر ان لا علاقة لوضع الحكومة بالمطالب. نحن نقابيون ولكننا نطبق القانون جيدا، ونعرف الدستور، ونعلم بكل ما هو قانوني وشرعي افضل من بعض الوزراء والنواب. خير دليل على ذلك قرار مجلس شوري الدولة الذي انصفنا والغى الصفقة غير القانونية. مطالبنا لا تحتاج الى مجلس وزراء لانها لا تتعلق بالحرب والسلم، فهي ليست مواضيع اثمانية ولا زلزالا ضرب البلد حتى نحتاج الى اجتماع لمجلس الوزراء. حتى حكومة تصريف الاعمال يمكنها الاجتماع في الحالات الاستثنائية. هل المطلوب ايصال البلد الى حالات استثنائية وطارئة بعد اقفال كل الطرق والمرافق العامة، ونخرب البلد حتى نصل الى حالة طارئة؟ هذا الامر غير وارد اطلاقا. اذا كانت حكومة تصريف الاعمال توقف عمل الوزراء، ماذا يفعلون في مكاتهم؟ هل قمع المخالفات ووقفها ووقف تسجيل الشاحنات يحتاج الى مجلس وزراء؟ مطالبنا ليست تصريف اعمال الناس وتسييرها، وتحركنا لا علاقة ولا مطرح له في السياسة. وقف الاضراب يتعلق فقط بتنفيذ ما تم تعهده.

من اولى واجبات المسؤولين
التيار ما اتفق عليه

اضراب قطاع النقل
مؤلم ومؤذ

واعلن عنه. لم يحرك احد ساكنا على الاطلاق، واستمرت المخالفات على ما هي عليه.

■ هل تعتقد انه في ظل الاوضاع الحالية سيتغير شيء؟

□ نزولا عند رغبة النقابات، وعلى الرغم من الاوضاع التي نعيشها، فان 90% من المطالب او البنود المطروحة لا تحتاج الى مجلس الوزراء ولا الى موقف سياسي. الموضوع الوحيد الذي يحتاج الى حكومة هو خطة النقل. اما الباقي فيحتاج الى قرارات من الوزراء المعنيين فقط لبدء التنفيذ. هذا الامر لن يتم الا عبر اضراب وتظاهر كل قطاع النقل البري. بعد درس كل الخطوات بدقة ومدى انعكاس الاضراب على الواقع العام، وبعد بحث معمق، وبعد الاتصالات مع المسؤولين، تبين لنا ان رئيس الحكومة نسي التزامه، وان وزير الداخلية

- اقرار خطة النقل الوطنية التي استغرقت دراستها 7 اشهر من لجنة تضم ممثلين عن البنك الدولي والمديرية العامة للنقل ومديرية الاشغال والنقابات وخبراء.
- تجميد العمل بصفة تغيير اللوحات ودفاتر السوق.

هذه هي بنود الاتفاق ولا علاقة للمواضيع الاخرى بها. لكن الوقائع على الارض تبين حقيقة الاوضاع. لكن هذه الامور من يسهر على تنفيذها؟ ليست وزارة الداخلية والاجهزة المعنية؟

■ خطة النقل ألم يدرسها مجلس الوزراء؟

□ ابدأ، لكنه اخذ العلم بها فقط. علما اننا عرضنا هذا المطلب والمطالب الاخرى امام رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري خلال اجتماعنا به في حضور وزير الداخلية ووزير الاشغال العامة. وقد اكد الحريري التزامه كل ما صدر، وان وزير الداخلية سيصدر القرارات اللازمة. اما بالنسبة الى خطة النقل، فاكد التزامه اياها لعرضها على مؤتمر "سيدر". طلب مهلة ثلاثة اسابيع حدا اقصى لادراجها في جدول اعمال مجلس الوزراء بعد الانتهاء من درس الموازنة، وقد تم الاعلان عن هذا الموقف عبر وسائل الاعلام ايضا. مرت المهلة وجرت الانتخابات واستقالت الحكومة وممرت مهلة الـ 24 والـ 48 ساعة التي التزمها وزير الداخلية ولم ينفذ شيء مما تم الاتفاق عليه